اثر تذبذب اسعار النفط الخام في ادارة الموازنة العامة للعراق وضياع فرص الاستدامة المالية للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٦)

م.د. حاتم كريم القريشي
جامعة واسط- كلية الإدارة والاقتصاد

ملخص البحث :

تعد مشكلة الفائض او العجز بالموازنة العامة في العراق احدى اهم المشاكل الاقتصادية التي كثر حولها الجدل وتفاوتت بشأنها الآراء ولا تتوقف خطورة هذ المشكلة على الاقتصاد عن طرق تمويل العجز او كيفية ادارة الفائض المالي فحسب بل على اوجه انفاقه وطبيعة الهيكل الاقتصادي للدولة . وتأتي اهمية البحث من كونه يهتم بتحديد اهم العوامل المسببة للفائض او العجز في الموازنة العامة ومن ثم ايجاد افضل الطرق في تحديد الاستغلال الامثل للموارد المالية ومن ثم استخدام الاساليب الاحصائية في نمذجة دالة الاستدامة المالية في العراق للمدة (٢٠٠٣- ٢٠١٦) من اجل اثبات صحة تفسير النظرية الاقتصادية للمتغيرات المستخدمة في الانموذج . تتبع مشكلة البحث في ان هناك مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية التي ادت الى تفاقم الفائض فبي الموازنة العامة للعراق وعدم استغلال الفائض المالي في العراق للمدة (٢٠٠٣- ٢٠١٣) مما ادى الى ضياع فرص الاستدامة المالية . اما عن فرضية البحث فان تبني استراتيجية وخطط مالية مستقبلية من شانها ان تساهم في السيطرة والتحكم بالموارد المالية والاستغلال الامثل لها .ويهدف البحث الى تحقيق صحة الفرضية من خلال منطق النظرية الاقتصادية واستخدام الاساليب الاحصائية من خلال تقدير دالة العجز في الموازنة العامة للعراق . لذلك تم الاعتماد على منهجيتين الاولى (المنهج الاستقرائي) من خلال تتبع التطور الحاصل في العجز بالموازنة العامة والعوامل المؤثرة فيها والثاني (المنهج الكمي) والذي تناول الاساليب الاحصائية وبناء انموذج قياسي لدالة العجز

في الموازنة العامة للعراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٥) باستخدام برنامج (Eviews) تم تقسيم البحث الى اربع مباحث الاول (الإطار المفاهيمي لإدارة الموازنة العامة للدولة) تم تناول اهم مفاهيم الموازنة العامة بالإضافة الى اهم الاشكال الرئيسة للعجز اما المبحث الثاني (مفهوم الاستدامة المالية ومصادر الدين الحكومي) تناول مفهوم الاستدامة المالية ومصادر التمويل الخارجية للدولة اما المبحث الثالث (تحليل الموازنة العامة افي العراق للمدة (٢٠٠٣- ٢٠١٦)) تناول هذا المبحث اهم العوامل المؤثرة في تحديد الفائض او العجز في الموازنة العامة للعراق اما المبحث الرابع (الجانب التطبيقي للأنموذج القياسي) تناول الجانب النظري للأنموذج القياسي المطبق كذلك الاختبارات الاحصائية والقياسية وتقدير دالة الاستدامة المالية في الموازنة العامة للمدة (٢٠٠٣- ٢٠١٦)

ABSTRACT

The problem of surplus or deficit in the budget of the General Assembly in Iraq, one of the most important economic problems that most controversial views differed as to the seriousness of this problem depends on the economy and on ways to finance the deficit or how to manage the financial surplus, but the spent and the nature of the economic structure of the State. The importance of research comes from being concerned to identify the most important factors causing the surplus or deficit in the general budget, and then find the best ways to determine the optimal exploitation of financial resources and the use of statistical methods in the modeling of a function of financial sustainability in Iraq for the period (2003- 2016) in order to prove the validity of the interpretation of economic theory and the variables used in the locality. Stem research problem in that there is a group of internal and external factors that led to the aggravation of the FBI general budget surplus to Iraq and the exploitation of the financial surplus in Iraq for the period (2003- 2013), which led to the loss of opportunities for financial sustainability. The hypothesis of a search, the adoption of future financial strategy and plans that would contribute to the control of financial resources and the optimal exploitation of them .The aim of the research to achieve the validity of the proposition through the logic of the Economic Theory and the use of statistical methods through a function of the

that (the concept of financial sustainability and the sources of the government debt), dealt with the concept of financial sustainability of external sources of financing of the State either tells us that the third (an analysis of the general budget, Avi Iraq period (2003 - 2016) This tells us that the most important factors in determining the surplus or deficit in the general budget of Iraq either tells us that the IV (applied side record) address The theoretical side also applied standard statistical tests and standard and assess the function of the financial sustainability of the general budget for the period (2003-2016)

general budget deficit to Iraq. Therefore, reliance on methodological First (INDUCTIVE method) by tracking the evolution in the budget deficit and the factors affecting them and the second (the quantitative approach), which dealt with statistical methods and model (a record deficit in the general budget of Iraq for the period (2003-2015) using the program (Deficit in Islamic Economy.)
Research has been divided into four detectives First (the conceptual framework for the management of the general budget of the State) was the most important concepts of the general budget, in addition to the most important the main forms of disability either tells us

المقدمـة :

ان لجوء صانعي القرار الاقتصادي في بعض البلدان النامية الى الاستدامة المالية كان من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في السنوات اللاحقة وتضييق الفجوة بينها وبين البلدان المتقدمة لكن عدم القدرة على مواجهة اعباء تلك الديون وضخامة حجمها اوقع تلك البلدان في فخ المديونية الخارجية والعجز المستمر في الموازنات العامة لتلك البلدان ، وبالتالي تعميق التبعية الاقتصادية وربط البلدان النامية بعجلة الاقتصاد الرأسمالي من خلال الدور البارز الذي تؤديه المؤسسات المالية الدولية في رسم السياسة المالية والاقتصادية العالمية ولم تكن الاقتصادات العربية بأوفر حالا من الاقتصادات النامية لا من حيث تفاقم المديونية ولا في ثقل اعبائها، وعلى الرغم من تأثر البلدان النامية بالمديونية الخارجية بدرجات متباينة، فأن اغلب البلدان العربية شكل لها موضوع المديونية الخارجية والعجز في الموازنة العامة مشكلة حقيقية فضلا عن المشاكل الاقتصادية الاخرى .

اما بالنسبة للعراق فتحتل السياسة المالية اهمية استثنائية في الظروف التي شهدها العراق بعد عام ٢٠٠٣ وكما هو معروف فان العراق يعتمد بشكل مباشر في تمويل الموازنة العامة على الايرادات النفطية الامر الذي يفرض علية التصدي للازمات الخارجية فضلا عن الازمات الداخلية وما تطلبه الامر زيادة التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي فقد شهدت السياسة المالية في العراق تغييرات كبيرة للمدة (٢٠٠٣- ٢٠١٦) حيث تحمل العراق اعباء مالية ضخمة ترجمت بمديونية قدرها (١٢٧) مليار دولار عام ٢٠٠٤ الامر الذي حتم على الحكومة العراقية القيام ببرامج الاصلاح الاقتصادي المدعومة من صندوق النقد الدولي ومجموعة من الاتفاقيات الدولية والتي تمخض عنها تخفيض المديونية بمقدار (٨٠%) منها تخفيض ما مقداره (٤٠%) من ديون نادي باريس هذا من جانب ومن جانب اخر ان الزيادة التي حصلت في اسعار النفط الخام من عام ٢٠٠٣ والتي بلغت ذروتها عام ٢٠٠٨ حتى وصل سعر برميل النفط الخام الى (١٤٧) دولار جعل الموازنة العامة في العراق تشهد فائضاً لم تشهده من قبل الا ان سرعان ما عاد سعر النفط الخام الى مستواه الطبيعي قبل الازمة وما شهدة العراق من ازمة التقشف التي ضربت مفاصل الاقتصاد العراق بأكمله بعد منتصف عام ٢٠١٤ الا ان المشكلة الحقيقية تكمن في عدم استغلال الزيادة في الايرادات العامة للسنوات (٢٠٠٣- ٢٠١٣) باستثناء عام ٢٠٠٩ في تحقيق الاستدامة المالية ولم تستغل هذه الفوائض في تحقيق الاستثمارات الحقيقية بل كانت على حساب زباده النفقات التشغيلية هذا ما نتج عنه ازمة مالية نعيشها اليوم .

مشكلة البحث

بالرغم من تحقق فوائض مالية للمدة (٢٠٠٣- ٢٠١٣) اوقات اليسر المالي من خلال تزايد اسعار النفط الخام الا ان العراق لم يستغل تلك الفوائض في اوقات العسر المالي (٢٠١٤- ٢٠١٦) من خلال الاعتماد على سياسة مالية منضبطة ولم يأخذ الاحتياطات اللازمة التي تقابل تذبذب وانخفاض اسعار النفط الخام مستقبلاً مما ادى الى ضياع فرص الاستدامة المالية .

فرضيـة البحث

ان تبني سياسات استراتيجية علمية في تنفيذ ادوات السياسة المالية واستغلال الايرادات النفطية والسيطرة على المتغيرات الكلية في الاقتصاد العراقي يترتب عليه الاستخدام الامثل للموارد الاقتصادية ومن ثم تحقيق الاستدامة المالية .

اهمية البحث :

تأتي اهمية البحث من كون موضوع الدارسة يسلط الضوء على اهم مشكلة اقتصادية

يواجهها الاقتصاد العراقي الا وهي استخدام سياسة مالية تضع الحلول المناسبة لغرض الاستغلال الامثل للموارد المالية المتاحة بما يحقق التنوع الاقتصادي وتتبع العوامل المؤثرة في ادارة الموازنة العامة من اجل تحقيق الاهداف التي وضعت من اجلها تلك الموازنة والسير نحو بلوغ الاستدامة المالية .

اهداف البحث

يهدف البحث الى تحقيق ما يأتي :-

١- تحديد مفهوم الموازنة العامة وكيفية ادارة الايرادات والنفقات العامة بعد عام ٢٠٠٣ .

٢- تحديد الاسباب التي ادت الى بلوغ الفائض او العجز في الموازنة العامة للعراق.

٣- ضرورة الوصول الى الاستخدام الامثل للموارد الاقتصادية المتاحة من خلال التعامل بالطرق التي تؤدي الى تحقيق الاستدامة المالية في المستقبل .

٤- تحليل التطور الحاصل في الموازنة العامة للدولة للمدة (٢٠٠٣- ٢٠١٦) في الاقتصاد العراقي وتحليل الايرادات والنفقات العامة .

٥- استخدام الانموذج القياسي لتفسير العلاقة بين الاستدامة المالية معبراً عنها بالفائض المالي وبعض المتغيرات الاقتصادية ومنها (اسعار النفط الخام ، الايرادات العامة ، النفقات العامة ،) وغيرها للتأكد من صحة النظرية الاقتصادية .

منهجية البحث

اعتمد الباحث على اولاً على المنهج الاستقرائي حيث يمثل التحليل الوصفي للتطور الحاصل في الموازنة العامة للعراق وتوضيح اهم العوامل المؤثرة في تحقيق الاستدامة المالية ثانياً على المنهج الكمي والذي تناول الجانب التطبيقي (القياسي) في تحديد العوامل التي ساعدت على تراكم الفائض او العجز في الموازنة العامة حيث تم اخذ سلسلة زمنية للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٦) توضح التطور الحاصل في الموازنة العامة العراقية واهم العوامل المؤثرة في تحديد الاستدامة المالية بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (Eviews7) .

هيكلية البحث

تم تقسيم البحث الى اربع مباحث الاول (الاطار المفاهيمي للموازنة العامة) تم تناول اهم مفاهيم الموازنة العامة بالإضافة الى معنى الفائض او العجز المبحث الثاني (مفهوم الاستدامة المالية) تناول مفهوم الاستدامة بشكل عام والاستدامة المالية بشكل خاص اما المبحث الثالث (تحليل الموازنة العامة افي العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٥)) تناول هذا المبحث اهم العوامل المؤثرة في تحديد العجز في الموازنة العامة للعراق اما المبحث الرابع (الجانب التطبيقي للأنموذج القياسي) تناول الجانب النظري للأنموذج القياسي المطبق كذلك

الاختبارات الاحصائية والقياسية وتقدير دالة الاستدامة المالية في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٦)

المبحث الاول :- الإطار المفاهيمي لإدارة الموازنة العامة للدولة

[١]تعد الموازنة العامة الاداة الرئيسية في تفعيل الاداء والنشاط الاقتصادي بوصفها الممول الاساس لمجمل النشاط الاقتصادي في اي بلد بالعالم والداعم الاساس في تحقيق التنمية الاقتصادية كما تستخدمها الدولة في الاستدلال الى كفاءة اجهزتها التشريعية والرقابية من خلال النظر الى مدخلات ومخرجات الموازنة العامة كما تعكس ادارة الموازنة العامة تطور البلد في كافة المجلات والنظم الاقتصادية وقد عرفها قانون اصول المحاسبة العامة العراقي في الفقرة (١) من المادة الثانية بانها (الجداول المالية المستخدمة في تخمين الواردات والمصروفات لسنة مالية واحدة تعين في قانون الموازنة العامة) .[٢]

وقد عرفت الموازنة العامة بانها (خطة مالية للدولة تتضمن تقديرات الايرادات والنفقات العامة لفترة زمنية على الاغلب تكون سنة تقوم بأعدادها السلطة التشريعية وتقوم السلطة التشريعية بإيجازها قبل التنفيذ وتعكس الموازنة العامة الخطط الاقتصادية والبرامج التنموية التي تخطط لها الدولة وتقوم بتنفيذها لتحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية وتتكون الموازنة العامة من جانبين رئيسيين هما الايرادات والنفقات العامة) .[٣]

اعتبرت المدرسة الكلاسيكية مبدأ توازن الموازنة السنوي الكمي هدفاً يجب تحقيقه في جميع الظروف اي ان تكون النفقات العامة في حدود الايرادات العامة والوسيلة الوحيدة للحصول على الايرادات هي الضرائب وفي اقل الحدود اما الاقتراض فهو مرفوض الا في الحالات الاستثنائية الا ان ازمة الكساد الكبير عام ١٩٢٩ شكلت تحولاً كبيراً بعدما اجبرت الحكومات الرأسمالية على التدخل عن طريق برامج الانفاق العام وما ادى اليه ذلك من عجوزات في موازنات تلك الدول ساعدت في الخروج من هذه الازمة ومهدت السبيل للقبول بأسلوب عجز الموازنة واستخدامه كأداة في سياساتها المالية تزامن ذلك مع ظهور النظرية الكينزية حيث رأى كينز انه ليس من الضروري توازن الموازنة العامة سنوياً ولكن المهم توازنها خلال الدورة الاقتصادية وانطلاقاً من هذا قدم (وليم بنجرج) نظرية حول العجز المقصود والتي تعني بانه يمكن للدولة ان تحدث عجزاً مقصوداً في الموازنة العامة لتحقيق بعض الاهداف كالتشغيل الكامل لعوامل الانتاج وبعث الروح في النشاط الاقتصادي .[٤] ان (العجز) او (الفائض) في الموازنة العامة ظاهرة اقتصادية شائعة تحدث بشكل عام

على مستوى الدول المختلفة وهما يعنيان الفرق بين الايرادات العامة والنفقات العامة وكلاهما فعلي فعجز الموازنة يحدث عندما يزيد الانفاق العام عن الايراد العام وهذا ناتج بالأساس عن سوء التخطيط او تقدير الحكومي للأنفاق العام والمعنى العلمي للعجز هو المقدار الذي تزيد به النفقات الحكومية على الإيرادات الحكومية، اما الفائض يكون عندما يحدث العكس اي عندما تزيد الايرادات العامة على النفقات العام فهناك مفاهيم متعددة مترادفة مع مفهوم عجز الموازنة العامة، فالعجز المالي والعجز الحكومي، تسميات متعددة تصب في معنى واحد " ألا وهو نقص الإيرادات إلى النفقات " فالمفهوم العام لعجز الموازنة هو " الزيادة السنوية لأنفاق الحكومة على إيراداتها " ومن هذا المفهوم نرى ان العجز يحصل بفعل عدم استجابة الضرائب للزيادة في النفقات العامة .

المبحث الثاني :- مفهوم الاستدامة المالية

اولاً:- مفهوم الاستدامة بشكل عام .

اصبحت الاستدامة بشكل عام من الاولويات الرئيسة في الاستراتيجيات المعتمدة من قبل المنظمات الدولية والمجتمعات الحديثة لما لها من تأثير بعيد الامد في نجاح الخطط المستقبلية وتوافقها مع المتطلبات التي تفرضها الظروف والعوامل الخارجية وقد بات واضحاً استخدام مصطلح الاستدامة بالوقت الحاضر يأخذ مدى واسع من الالتزامات والافعال المتقابلة من قبل الدولة والافراد ومنظمات المجتمع المدني واصبحت الاستدامة تمثل التوجه الاستراتيجي لمنظمات الاعمال وقد عرفت اللجنة العالمية للبيئة التابعة للأمم المتحدة عام ١٩٨٧ الاستدامة بانها (التطور المستمر للموارد والمحافظة عليها لمقابلة الاحتياجات الحالية دون المساس في فرص وحاجات الاجيال القادمة) [٥].

كما يمكن تعريف الاستدامة بانها (الاستغلال الامثل للموارد والامكانيات المادية والطبيعية والبشرية بشكل متوازن ومناسب بحيث يتم الاستفادة القصوى من تلك الموارد بما يحقق النفع العام للأجيال القادمة مع ضمان الاستمرارية بشكل فعال دون الاسراف او الاهدار للموارد المكتسبة) واصبحت الاستدامة ذو ارتباط جوهري بالتنمية الاقتصادية وتعد الاستدامة من اهم الحلول المناسبة والمطروحة لمعالجة كثير من المشاكل المالية والاقتصادية في الفترة الاخيرة . [٦] ويمكن تحديد مفهوم الاستدامة ومدى ارتباطها بالتنمية المستدامة من خلال المخطط (١) .

مخطط (١) علاقة الاستدامة بالتنمية الاقتصادية

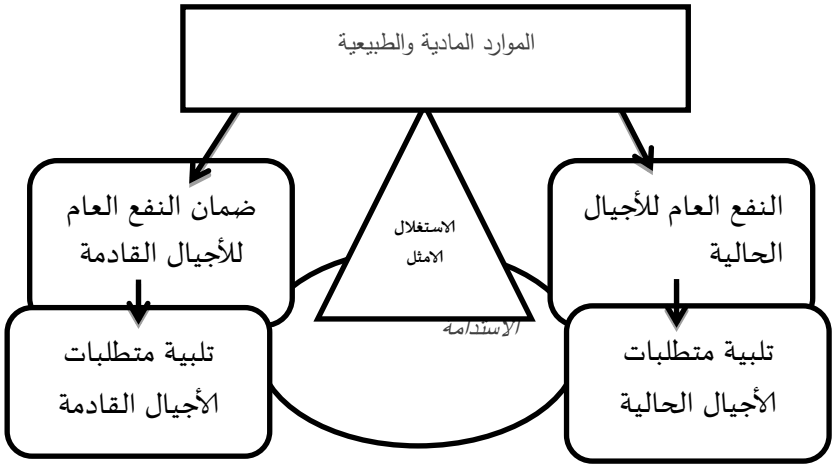

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على . نايف بن نائل بن عبد الرحمن . التنمية المستدامة في العمارة التقليدية في السعودية . رسالة ماجستير جامعة ام القرى كلية الهندسة المعمارية . السعودية . ٢٠١١ . ص٤١

ثانياً :- مفهوم الاستدامة المالية .

استخدم مصطلح الاستدامة المالية منذ منتصف الثمانينيات فقد تناولت الكثير من البحوث التطبيقية والتشريعية قياس وتحديد مؤشرات الاستدامة المالية في السياسة المالية حيث تطورت بشكل واسع منذ عام ١٩٨٧ واصبحت الاستدامة المالية الان من بين افضل السياسات المالية التي يتم اللجوء اليها في اغلب دول العالم نتيجة للمشاكل الهيكلية والعجوزات في اغلب موازنات دول العالم وزيادة الانفاق العام مما يعني تحمل الاجيال القادمة اعباء مالية بشكل يحد من مستوى الرفاهية لديهم لهذا اصبحت الاستدامة المالية في الوقت الحاضر من المواضيع المهمة جدا والتي كثر الحديث عنها على المستوى المحلي والعالمي ان استراتيجية الاستدامة المالية تتبع من ادارة الموازنة العامة والكيفية التي تزيد من خلالها الحكومة الفائض المالي وكيفية استخدامه بشكل ملائم في الاجل الطويل وان من بين القضايا التي اصبحت اكثر جدلاً هي قضية تحقيق الاستدامة المالية لمواجهة التحديات المستقبلية التي يمكن ان توجهها السياسة المالية .[٧]

ويمكن ان تعرف الاستدامة المالية على انها القدرة على تامين موارد مالية ثابتة وكافية تعزز اوجه الانفاق المطلوب بالمكان والزمان المناسب والكيفية التي تتعامل الحكومة في ادارة ثروتها المالية حتى تتمكن من قابلية التزاماتها المالية الحالية والمستقبلية وتوفير تمويل ذاتي كافي من مصادر متنوعة تتيح لها الاستمرارية في عملها وتقديم متطلبات الافراد من الخدمات العامة والخاصة ومن اجل تحسين الاستدامة المالية يجب توفر ما يأتي :-[٨]

١-وجود موارد مالية كفؤة تعمل على :-

أ- تطوير اسس واعداد الموازنة العامة .

ب- تحديد اولويات الانفاق العام .

ج- وضع سياسات واستراتيجيات من شانها تقليل الانفاق العام .

٢-حشد واستغلال الموارد المالية المتاحة من خلال :-

أ- وضع خطة شاملة من اجل استغلال الامثل للموارد المالية .

ب- تنويع مصادر الدخل .

ج- دعم برامج التنمية المستدامة .

٣-تعظيم التمويل الذاتي من خلال :-

أ- محاولة زيادة الايرادات العامة .

ب- تفعيل النظام الضريبي .

ج- الاستفادة من الأصول الثابتة .

وينظر الى الاستدامة المالية على انها الحالة التي تكون فيها الحكومة قادرة على تنفيذ برامج الموازنة العامة بمختلف النشاطات ضمن مدة محددة دون ان يقوض ذلك قدرتها المستقبلية على الانفاق ويقدم هذا المفهوم على اساس تحليل قدرة الحكومة على الالتزام بالوفاء بمتطلباتها المستقبلية ففي حال رغبت الحكومة على زيادة الانفاق العام على المدى القصير يجب عليها ان تكون قادرة على التمويل من خلال مواردها الذاتية دون اللجوء الى الاستدامة وكذلك مواجهة المخاطر التي تتعرض لها الموازنة العامة مثل نقص التمويل وغيرها .[٩]

وتعبر الاستدامة المالية عن الحالة التي تكون فيها الدولة قادرة على الاستمرار في سياسات الإنفاق والإيرادات الحالية على المدى الطويل دون خفض ملاءتها المالية أو التعرض لمخاطر الإفلاس أو عدم الوفاء بالتزاماتها المالية المستقبلية. وتعتمد الاستدامة المالية على توقعات الإنفاق والإيرادات المستقبلية طويلة الأجل. ويتم بموجب هذه التوقعات تعديل السياسات الحالية سواءً بزيادة أو خفض النفقات أو الإيرادات. ويلزم لضمان استمرار الاستدامة المالية للدول توافر القدرة السياسية والقانونية والاقتصادية للحد من نمو تكاليف برامج الإنفاق الحالية، أو السماح لها بالنمو ضمن معدلات معينة، أو إيجاد مصادر جديدة للإيرادات أو رفع معدلات الإيرادات الحالية. ويرتبط مصطلح الاستدامة المالية بمصطلح

آخر يسمى الفجوة المالية. وتعرف الفجوة المالية باختصار على أنها الفرق بين القيمة الحالية لجميع التزامات الدولة وإيراداتها المستقبلية . وتسعى الدول لتحقيق وضعية الاستدامة المالية لكي تتمكن من الاستدانة لتغطية عجوزاتها المالية وبشروط ميسرة. ويؤدي فقدان الدول للاستدامة المالية أو تراجع ثقة الأسواق بقدرتها على الوفاء بالتزاماتها إلى توقف الدائنين عن إقراضها، أو رفع معدلات الفائدة على قروضها إلى مستويات عالية، ووضع ضوابط وشروط لاقتراضها. ويقود عجز الدول عن توفير التمويل اللازم لأنشطتها إلى تراجع عدد ومستويات الخدمات، والرعاية الاجتماعية، والدعم المقدم لمواطنيها. وإذا تفاقم التراجع في الخدمات والمنافع الحكومية فقد يؤدي في النهاية إلى تشنجات واضطرابات سياسية واجتماعية تهدد استقرار الدول وحتى وجودها (١٠).

ويرتبط مفهوم الاستدامة المالية بالتوازن الزمني للمالية العامة هذه يعني ان اي عجز في الموازنة العامة يجب ان يتم تغطيته في المستقبل (الايرادات المستقبلية) بالإضافة الى ذلك ترتبط الاستدامة المالية بمقدرة الحكومة على الوفاء بديونها المالية وتغير سياستها المالية مع الاستمرار بمقدرتها على الوفاء بالتزاماتها وكذلك تضمن ثبات نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي اي ان ارتفاع الدين العام يجب ان يقابله ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي لكي يتم الحفاظ على هذه النسبة اي ان الحكومة يجب ان توظف الاموال المقترضة بمشاريع واستثمارات مناسبة تترك اثاراً ايجابية على قيمة الناتج المحلي الاجمالي .(١١)

وينظر الى الاستدامة بصورة عامة باعتبارها الحالة التي تكون فيها الحكومة المركزية قادرة على تنفيذ برامج عملها لمختلف النشاطات ضمن مدى معين دون ان يقوض ذلك قدرتها المستقبلية على الانفاق ويقوم هذا المفهوم على اساس تحليل قدرة الحكومة عن الوفاء بالتزاماتها المستقبلية او ما يعرف بشرط الملاءة ففي حال رغبت الحكومة او اضطرت الى التوسع في انفاقها على المدى القصير يجب عليها ان تكون قادرة على التمويل من خلال مواردها الذاتية بنا يضمن من اداء عملها بكل فاعلية وكفاءة .(١٢) وتشمل مصادر التمويل الخارجي كل الضرائب والقروض الخارجية والرسوم والاصدار النقدي فضلا عن المساعدات أو المعونات الخارجية .(١٣)

١- الضرائب :- تعد الضرائب اهم اداة من ادوات تمويل العجز في الموازنة العامة من خلال تشعب تنظيمها الفني من حيث انواعها وامدها بنسب مختلفة وتواريخ تسديدها متفرقة توفر للاقتصاد سيولة دائمة موزعة خلال كل السنة المالية .

٢- الرسوم :- تدفع مقابل انتفاع المكلف بخدمة معينة تؤديها الدولة فكلما زاد نشاط الدولة الموجه الى الافراد كانت حصيلة الرسوم اكبر وباعتبار ان العجز هو عبارة عن زيادة في النفقات مقابل نقص في الايرادات فان الدولة لم يحدث لها عجز الا من خلال توسعها في الخدمات المقدمة للأفراد مما ينتج عنه زيادة في حصيلة الرسوم .

٣- **القروض الخارجية:** - هي المبالغ التي تقترضها الدولة من الافراد او المؤسسات العامة الاخرى او من الخارج مع الالتزام برد المبالغ المقترضة مضافاً اليها الفوائد المحددة وتحاول الدولة الالتجاء الى هذه الوسيلة في الضروب الاستثنائية والصعبة ويحتل هذا المورد موقعا مهما بالنسبة للبلدان النامية والذي يخصص للاستهلاك والاستثمار ويمكن أن يساعد في تحقيق النمو الاقتصادي للبلد المتلقي فيما لو احسن استخدامه وميزة القروض الخارجية أنها تمكن البلد المتلقي للقرض من السيطرة الكاملة على الأموال وليس من حق الجهات المقرضة التدخل فالقروض تصبح مملوكة للدولة على اعتبار إن الدولة المقترضة يكون لها حق الحيازة والتصرف بالأموال ، ولكن للقروض التزامات ثابتة ومحددة والمتمثلة بخدمة الدين من أقساط وفوائد تشكل أعباء مالية في حالة عدم استخدامها بشكل فعال ونحو المشاريع الإنتاجية .

٤- الاصدار النقدي :- هو عبارة عن سك النقود الورقية عن طريق السلطة النقدية غالباً ما تكون هي البنك المركزي ان الالتجاء الى الاصدار النقدي الجديد كمصدر من مصادر تمويل العجز في الموازنة العامة يكون عندما تعجز الحكومة عن المصادر الاولية مثل الضرائب والرسوم والقروش الخ .. عن تغطية النفقات العامة مما تضطر الدولة الى اصدار كمية من النقود تستخدم في تغطية العجز الحاصل في الموازنة العامة وتسعى هذه الوسيلة (التمويل بالتضخم) .[١٤]

المبحث الثالث :- تحليل الموازنة العامة في العراق للمدة (٢٠٠٣- ٢٠١٦)

عاش العراق قبل عام ٢٠٠٣ تدهوراً كبيراً بسبب السياسات الاقتصادية فضلاً عن الازمات المتعاقبة التي عانى منها الاقتصاد والتي مكنت من افرازات الحروب والحصار الاقتصادي الامر الذي انعكس بالدرجة الاولى على موارد الطرق الاقتصادية التي اتفقت في مجالات لا مبرر لها فقد توجب الامر بعد عام ٢٠٠٣ اعادة البناء الاقتصادي على اسس صحيحة تكفل العيش الكريم للمجتمع من خلال اجراء الإصلاحات اللازمة والكفيلة بتصحيح المسار الاقتصادي بالشكل الذي تحميه من معضلة الاقتصاد

احادي الجانب وتحوطه من الازمات التي تنجم عن تذبذب اسعار النفط العالمية والتي يعتمد عليها العراق بشكل مباشر في تمويل الموازنة العامة للدولة .[١٥]

اذ ازدادت أهمية الموازنة العامة بشكل كبير إذ شملت إبعاداً سياسية واقتصادية واجتماعية في اغلب دول العالم على الرغم من اختلاف أنظمتها السياسية أصبحت الموازنة العامة تمثل الأداة التي تستخدمها الدولة لإعادة تحقيق التوازن الاقتصادي والموازنة العامة تمثل مجمل النشاط الاقتصادي في إي بلد ومدى تطور أيٍّ بلد من الناحية الانظمة الاقتصادية يقاس من ناحية (الفائض أو العجز) في الموازنة العامة .[١٦]

لقد مرت الموازنة العامة في العراق من بداياتها بعدة مراحل كل مرحلة كانت تعكس الاوضاع السياسية والاقتصادية وقد كان النفط الخام اللاعب الاساس في تمويل الموازنة العامة منذ اكتشافه اخذ موقع الصدارة في عملية تمويل الموازنة العامة مقارنة ببقية قطاعات الاقتصاد الوطني وبعد عام ٢٠٠٣ اخذت اسعار النفط الخام اتجاه اخر وتغير النظام الاقتصادي في العراق واخذت السياسة المالية تأخذ ابعاد اخرى حيث زيادة الايرادات النفطية وارتفاع الصادرات وزيادة الطاقة الانتاجية بدأت اسعار النفط الخام ترتفع تدريجياً منذ عام ٢٠٠٣ مما ادى الى زيادة الايرادات النفطية وبالتالي زيادة الايرادات العامة قابلها زيادة مستمرة في النفقات العامة نتيجة لزيادة رواتب الموظفين وعمليات اعمار العراق وغيرها لسد متطلبات الخدمات العامة .

بعد عام ٢٠٠٣ اصبحت هناك زيادة في النفقات العامة من جهة وزيادة الانفاق الموجه نحو اعادة اعمار العراق والايفاء بالالتزامات الدولية من اجل اعادة جدولة الديون الخارجية و إنّ هناك جملة من الإصلاحات الاقتصادية التي طبقتها الحكومة عام ٢٠٠٥ هو إصلاح الموازنة العامة في العراق ومعالجة العجز الناشئ في الموازنة العامة لفترة طويلة من الزمن وذلك من خلال ترشيق الإنفاق العام وزيادة الإيرادات العامة وتخفيض الديون الخارجية اما بعد عام ٢٠٠٨ يلاحظ زيادة الإيرادات العامة بشكل ملحوظ نتيجة لارتفاع أسعار النفط وزيادة الصادرات النفطية وبدأت هناك فوائض مالية واضحة للمدة (٢٠٠٨-٢٠١٣) ويلاحظ إن أحسن وضع للموازنة العامة في العراق في هذه المدة الا انها لم تستغل هذه الفوائض بشكل جيد .[١٧] ويمكن ملاحظة تطور الايرادات والنفقات العامة من خلال الجدول (١) .

السنة	الإيرادات العامة	الإيرادات النفطية	مساهمة الإيرادات النفطية الى العامة %	الإيرادات غير النفطية	مساهمة الإيرادات غير النفطية الى العامة %	النفقات العامة	العجزأو ألفائض
٢٠٠٣	٢٥٧١٤٠	١٥٧٢٨٣٨٧	٦١،١	٩٨,٣٩	١،٦١	٤٩٠١٩٦١	١١٠٨٣٥٦٦
٢٠٠٤	٣٢٩٨٨٥٠	٣٢٥٩٣٠١١	٩٨,٨٠	٣٩٥٨٣٩	١,٢٠	٣١٥٢١٤٢٧	١٤٦٧٤٢٣
٢٠٠٥	٤٠٤٣٥٧٤٠	٣٩٤٤٨٥١٤	٩٧,٥٥	٩٨٧٢٢٦	٢,٤٤	٣٠٨٣١١٤٢	٩٦٠٤٥٩٨
٢٠٠٦	٤٩٠٥٥٥٤٥	٤٦٨٧٣٢٠١	٩٥,٥٥	٢١٨٢٣٤٤	٤,٤٥	٣٧٤٩٤٤٥٩	١١٥٦١٠٨٦
٢٠٠٧	٥٤٩٦٤٨٥٠	٥١٩٤٩٢٥١	٩٤,٥١	٣٠١٥٥٩٩	٥,٤٩	٣٩٣٠٨٣٤٧	١٥٦٥٦٥٠٣
٢٠٠٨	٨٠٦٤١٠٤١	٧٦٢٩٧٠٢٧	٩٤,٦١	٤٣٤٤٠١٤	٥,٣٩	٦٧٢٧٧١٩٧	١٣٣٦٣٨٤٤
٢٠٠٩	٥٥٢٤٣٥٢٦	٥٠١٩٠٢٠٢	٩٠,٨٥	٥٠٥٣٣٢٤	٩,١٥	٥٥٥٨٩٧٢١	(٣٤٦١٩٥)
٢٠١٠	٧٠١٧٨٢٢٣	٦٣٥٩٤١٦٨	٩٠,٦١	٦٥٨٤٠٥٥	٩,٣٨	٧٠١٣٤٢٠١	٤٤٠٢٢
٢٠١١	١٠٨٨٠٧٣٩٠	١٠٣٠٦١٧٦٢	٩٤,٧١	٥٧٤٥٦٢٨	٥,٢٨	٧٨٧٥٧٦٦٨	٣٠٠٤٩٧٢٢
٢٠١٢	١١٩٨١٧٢٢٣	١١١٣٢٦١٦٦	٩٢,٩١	٨٤٩١٠٥٧	٧,٠٩	١٠٥١٤٥٦٨٤	١٤٦٧١٥٣٩
٢٠١٣	١١٩٢٩٦٦٦٣	١١١٠٧٨٩٩٠	٩٣,١١	٨٢١٧٦٧٣	٦,٨٩	١٣٨٤٢٤٦٠٨	(١٩١٢٧٩٤٥)
٢٠١٤	١٠٩٨٧٦٣٢٠	١٠٣٤٥٦٧٨٧	٩٤،١	٦٤١٩٥٣٣	٥,٩	١١٩٤٦٢٤٢٠	(٩٥٨٦١٠٠)
٢٠١٥	١١٥٤٨٣٦٤٠	١٠٨٧٦٤٥٦٧	٩٤،١	٦٧١٩٠٧٣	٥،٩	١١٥٨٩٥٧٢٠	(٤١٢٠٨٠)
٢٠١٦	٨١٧٠٠٨٠٣					١٠٥٨٩٥٧٢٢	(٢٤١٩٤٩١٩)

الجدول (١) الموازنة العامة ونسبة مساهمة الايرادات النفطية في العراق للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٥ (مليون دينار المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد

١- جمهورية العراق، وزارة المالية ، الدائرة الاقتصادية ، قسم المعلومات ألفنية ، سنة ٢٠١٤.

٢- وزارة المالية . دائرة الموازنة العامة \ الدائرة الاقتصادية . قانون الموازنة العامة للمدة (٢٠٠٦- ٢٠١٥)

٣- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي .المؤشرات المالية \ الموازنة العامة للعراق . جدول (٦)

٤- التقرير الاقتصادي الموحد . للسنوات (٢٠٠٥- ٢٠٠٦- ٢٠٠٧) .

يلاحظ من خلال الجدول ما يأتي :-

١- بدأت الايرادات العامة تزداد تدرجياً بعد عام ٢٠٠٣ فبعد ان كانت (٢٥٧١٤٠) مليون دينار عام ٢٠٠٣ اصبحت (١١٥٤٨٣٦٤٠) مليون دينار عام ٢٠١٥ وبلغ معدل النمو المركب للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٥) حوالي (٥٣,٣%) والسبب الرئيس هو ارتفاع اسعار النفط الخام وزيادة الطلب العالمي عليه وان اعلى مستوى للإيرادات العامة بلغ (١١٩٨١٧٢٢٣) عام ٢٠١٢ .

٢- ازدادت الايرادات النفطية من (١٥٧٢٨٣٨٧) مليون دينار عام ٢٠٠٣ حيث ساهمت الايرادات النفطية بمقدار (٦١،١%) من الايرادات العامة لتصبح (١٠٨٧٦٤٥٦٧) مليون دينار عام ٢٠١٥ حيث ساهمت بمقدار (٩٤،١%) من الايرادات العامة وعلى الرغم من تذبذب اسعار النفط الخام الا ان المحصلة النهائية هو زيادة الايرادات النفطية بشكل عام وان اعلى مستوى بلغ من الايرادات العامة هو (١١١٣٢٦١٦٦) مليون دينار عام ٢٠١٢ .

٣- كانت نسبة مساهمة القطاع الاخرى ضئيل جداً حيث كانت الايرادات غير النفطية (٩٨,٣٩) مليون دينار عام ٢٠٠٣ وكانت مساهمتها بمقدار (١،٦١%) من الايرادات العامة واصبحت (٦٧١٩٠٧٣) مليون دينار عامك ٢٠١٥ وساهمت بمقدار (٥،٩%) من الايرادات العامة بسبب الاعتماد المباشر على القطاع النفطي في تغطية وتمويل الموازنة العامة وعدم الاهتمام بتنمية وتطوير الايرادات الغير نفطية مثل القطاع الزراعي والصناعي .

٤- ازدادت النفقات العامة من (٤٩٠١٩٦١) مليون دينار عام ٢٠٠٣ الى (١١٥٨٩٥٧٢٠) مليون دينار عام ٢٠١٥ بعدل نمو مركب بلغ حوالي (٢٤,٧%) والسبب الاساس هو ارتفاع رواتب موظفي الدولة وعمليات اعادة اعمار العراق والالتزامات الخارجية لسد المديونية وغيرها وسد متطلبات والاحتياجات العامة وان اعلى مستوى للنفقات العامة بلغ (١٣٨٤٢٤٦٠٨) مليون دينار عام ٢٠١٣

٥- بدا الفائض يظهر بالموازنة العامة للعراق منذ عام ٢٠٠٤ والسبب هو زيادة الايرادات العامة وارتفاع اسعار النفط الخام يقابلها زيادة نسبية في النفقات العامة حيث بلغ الفائض (١٤٦٧٤٢٣) مليون دينار عام ٢٠٠٤ واخذ يزداد هذا الفائض الى عام ٢٠٠٨ الى ان الازمة المالية بدأت تلقي ظلالها على الموازنة العامة للعراق بسبب انخفاض اسعار النفط الخام وهذا ما بدا واضحاً على الموازنة العامة لعام ٢٠٠٩ حيث بلغ العجز (٣٤٦١٩٥) مليون دينار الان ان سرعان ما بدا الفائض يظهر بسبب عودة اسعار النفط الخام الى وضعها الطبيعي وزيادة الانتاج النفطي في العرق

بعد عقد جولات التراخيص النفطية الا ان الوضع الامني في العراق بعد عام ٢٠١٤ والازمة النفطية عام ٢٠١٥ اظهرت عجزاً واضحاً في الموازنة العامة وان اعلى فائض للموازنة العامة بلغ (٣٠٠٤٩٧٢٢) عام ٢٠١١ .

٦- تعتمد الموازنة العامة في العراق اعتماداً كلياً على الايرادات النفطية حيث ارتفاع نسبة مساهمة الايرادات النفطية الى اكثر من (٩٠%) مما يعني ان العراق احادي الجانب يعتمد على مورد واحد في تمويل النفقات العامة وهذا يؤدي الى حدوث مشاكل في عملية التمويل تعتمد على المتغيرات الخارجية في اسواق النفط الخام والعوامل الجيوسياسية الاخرى يقابلها ضعف كبير في تطوير موارد القطاعات الاخرى مثل القطاع الزراعي والصناعي .

٧- تعتمد عمليات تمويل التنمية الاقتصادية في العراق في جميع مراحلها على العائدات النفطية وهذا من شانها ان تجعل جميع برامج وخطط التنمية الاقتصادية مرهونة بعوامل خارجية تتحكم بها الظروف والعوامل السياسية والاقتصادية في العالم الخارجي .

٨- هناك فوائض مالية كبيرة حصل عليها العراق للمدة (٢٠٠٤- ٢٠١٣) من عدة امور منها :-

- ارتفاع اسعار النفط الخام بصورة عامة بعد عام ٢٠٠٤
- ارتفاع الانتاج والصادرات النفطي في العراق خصوصاً بعد عام ٢٠٠٩
- الفرق من اسعار النفط الخام التي كانت تعد على اساسها الموازنة العامة والاسعار التي تحققت فعلاً

٩- لم تستغل الفوائض المالية بشكل صحيح في اوقات الفيض المالي للمدة (٢٠٠٨- ٢٠١٣) لتحقيق الاستدامة المالية المطلوبة على الاقل في العسر المالي للسنوات (٢٠١٤- ٢٠١٦)

المبحث الرابع :- الجانب التطبيقي للأنموذج القياسي .

ان مرحلة تقدير الانموذج القياسي يتم بطرق وبرامج مختلفة لإغراض إيجاد قيم عددية لمعلمات الإنموذج والمتغير العشوائي والتي تتفق مع النظرية الاقتصادية ومنها الحصول على الصياغة الرقمية للأنموذج القياسي ومن اجل اجراء تقدير الانموذج القياسي هناك عدة خطوات منها :-

اولا :- اختيار نوع الانموذج القياسي

ثانياً :- توصيف الانموذج القياسي

ثالثاً :- اختبار المتغيرات المستخدمة من الانموذج والتأكد من استقراريتها

رابعاً :- تقدير قيم عددية للأنموذج القياسي المستخدم .

اولاُ :- اختيار نوع الانموذج القياسي :

تم اختيار أنموذج الانحدار المتعدد حسب هيكلية البحث ومنطق النظرية الاقتصادية و إن الانموذج الانحدار المتعدد هو عبارة عن إنحدار للمتغير التابع (Y) على العديد من المتغيرات المستقلة (X_1 X_2 ,..X_K) ويسمى هذا بنموذج الإنحدار الخطي المتعدد :[١٨]

ثانياً :- طرق اختبار السلاسل الزمنية .

من الناحية التطبيقية فأن يمكن اختبار سكون السلاسل الزمنية بعدة طرائق منها:

١- **التحليل البياني للسلاسل الزمنية :** يمكن ان يعطي الشكل البياني للسلسلة الزمنية لأي متغير عبر الزمن فكرة اولية عن مدى سكون هذه السلسة الزمنية ، وفيما اذا كانت سلسلة البيانات هذه تحتوي على ثابت واتجاه عام. فأذا كان هناك اتجاه عام تصاعدي واضح فأن ذلك يؤشر اختلاف متوسطات العينات الجزئية لهذه السلسلة مما يعني عدم ثبات المتوسط العام لهذه السلسة و اختلاف تباينها وهذا يعني عدم سكون السلسة الزمنية.

٢- **أختبار جذر الوحدة :** لغرض التحقق من الخصائص اعلاه لكل متغير او لبيانات السلسلة زمنية ، للتحقق فيما اذا كانت السلسلة الزمنية للمتغير مستقرة ام لا، نفترض إنموذج انحدار الذاتي البسيط الأتية:

$$Y_t = \beta Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

من المعادلة اعلاه فأن السلسلة الزمنية للمتغير (Y_t) تكون مستقرة اذا كانت القيمة المطلقة لـ (β) أصغر من الواحد الصحيح اي ان β<1. اما اذا كانت (β) =1 ، فأن السلسلة الزمنية تكون غير مستقرة، لان في هذه الحالة يكون التباين للمتغير (Y_t) مساوياً ($t\sigma^2$) بدلاً من (σ^2) اي ان التباين متأثر بالزمن و انه يزداد مع تزايد الزمن . [١٩]

ثالثاً :- اختبار المتغيرات المستخدمة من الانموذج والتأكد من استقراريتها

ان عدم سكون بيانات السلاسل الزمنية يمكن ان يطلق عليها بالسلاسل المتكاملة (integration series) اذا كان بالامكان تحويلها الى سلسلة مستقرة عند اخذ الفروق الاولى لها، وان رتبة التكامل هو الحد الادنى من الفروقات التي يمكن اخذها لجعل السلسلة الزمنية هذه مستقرة ، اذا كانت سلسلة بيانات لمتغير ما (y) مستقرة Stationary في صورتها الاولية عند المستوى (level) يقال عنها مجموعة متكاملة من الدرجة صفر ويعبر عنها $Y_t \sim I(0)$ ، اما اذا كانت هذه السلسلة غير مستقرة non- Stationary عند المستوى ولكنها تصبح مستقرة عند اخذ الفرق الاول first difference فيقال عن هذا المتغير متكامل من الدرجة الاولى ويعبر عنه $Y_t \sim I(1)$. [٢٠]

اما التكامل المشترك Cointegration فأنه نوع من التلازم association بين سلسلتين زمنيتين لمتغيرين (x_t،y_t) او اكثر عبر الزمن. ان العديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية هي متغيرات غير مستقرة ولكنها تتحرك (Move) سوية عبر الزمن بمعنى هناك بعض التأثيرات المتبادلة بين سلسلة بياناتها، وهذا يعني ان هذه المتغيرات محددة (Bound) بنوع من العلاقة الطويلة الامد وهنالك اختبارات متعددة لتحديد t فيما اذا كانت السلاسل الزمنية للمتغيرات المطلوب تقديرها يوجد بينها تكامل مشترك ام لا و منها الاتي :

اختبار جوهانسن للتكامل المشترك **Johansen** :-تعتمد هذه الطريقة على إنموذج الانحدار الذاتى المتجه **Vector Autoregressive (VAR)** و التي طورت من قبل العالم **Johansen** و العالم **Juselius** ، و انها تعتمد على نظام يتكون من مجموعة معادلات إذ ان كل متغير داخلي فيها يكون:

أ- له معادلة إذ ان عدد معادلات الإنموذج تساوى عدد المتغيرات الداخلية.

ب- يعامل كل متغير داخلى على انه دالة فى القيم المبطأ لكل المتغيرات الداخلية واى متغيرات اخرى (خارجية.

لغرض اختبار فرضية العدم للاختبارين (λ_{trace}) و (λ_{max}) نقوم بمقارنة قيمتهما المحتسبة مع القيم الجدولية التي قدمها كل من Johansen and Juselius . و من الجدير بالذكر ان تلك القيم تعطى مع القيم المحتسبة في البرنامج EViews الذي سيستعمل في احتساب هذه لاختبارات. الا انه يوخذ على هذا الإنموذج بأنه لا يمكن استعماله الا في حالة تكون فيها جميع متغيرات الأنموذج لها درجة التكامل نفسه، اي اما مستقرة او غير مستقرة. انه يكون ذو كفاءة اقل عندما يكون حجم العينة (عدد المشاهدات صغير [٢١]. بعدها يتم تقدير نموذج تصحيح الخطأ (Estimation (Error Correction Models للمتغيرات بعد اخذ التباطؤ لمدة سنة واحدة او اكثر .

ثالثاً :- توصيف دالة الاستدامة المالية في العراق للمدة (٢٠٠٣ - ٢٠١٥) .

الخطوة الاولى من تقدير الانموذج القياسي هس توصيف الانموذج اذ يمكن توضيح البيانات المعتمدة في الأنموذج القياسي لدالة الاستدامة المالية في العراق والتي تحتوي على (13) مشاهدة للمدة الزمنية (٢٠٠٣-٢٠١٦) من خلال الجدول (٢) .

جدول (٢) البيانات المعتمدة في دراسة الانموذج القياسي (العراق)

السنوات	الفائض في الموازنة العامة (مليون دينار)	اسعار النفط الخام العراقي (دولار)	الايرادات العامة (مليون دينار)	النفقات العامة (مليون دينار)
٢٠٠٣	١١٠٨٣٥٦٦	٣١،١	٢٥٧١٤٠	٤٩٠١٩٦١
٢٠٠٤	١٤٦٧٤٢٣	٤٢،٩	٣٢٩٨٨٨٥٠	٣١٥٢١٤٢٧
٢٠٠٥	٩٦٠٤٥٩٨	٥٠،٦	٤٠٤٣٥٧٤٠	٣٠٨٣١١٤٢
٢٠٠٦	١١٥٦١٠٨٦	٥٦،١	٤٩٠٥٥٥٤٥	٣٧٤٩٤٤٥٩
٢٠٠٧	١٥٦٥٦٥٠٣	٧٥،١	٥٤٩٦٤٨٥٠	٣٩٣٠٨٣٤٧
٢٠٠٨	١٣٣٦٣٨٤٤	٤٨،١	٨٠٦٤١٠٤١	٦٧٢٧٧١٩٧
٢٠٠٩	(٣٤٦١٩٥)	٦٠،٤	٥٥٢٤٣٥٢٦	٥٥٥٨٩٧٢١
٢٠١٠	٤٤٠٢٢	٧٦،٧	٧٠١٧٨٢٢٣	٧٠١٣٤٢٠١
٢٠١١	٣٠٠٤٩٧٢٢	١٠٦،٢	١٠٨٨٠٧٣٩٠	٧٨٧٥٧٦٦٨
٢٠١٢	١٤٦٧١٥٣٩	١٠٨،١	١١٩٨١٧٢٢٣	١٠٥١٤٥٦٨٤
٢٠١٣	(١٩١٢٧٩٤٥)	١٠٣،٧	١١٩٢٩٦٦٦٣	١٣٨٤٢٤٦٠٨
٢٠١٤	(٩٥٨٦١٠٠)	٤٥،١	١٠٩٨٧٦٣٢٠	١١٩٤٦٢٤٢٠
٢٠١٥	(٤١٢٠٨٠)	٢٩،٨	١١٥٤٨٣٦٤٠	١١٥٨٩٥٧٢٠
٢٠١٦	(٢٤١٩٤٩١٩)	٤٠،٨	٨١٧٠٠٨٠٣	١٠٥٨٩٥٧٢٢

المصدر : بالاعتماد على الجداول (١) (٢)

ويمكن تحديد متغيرات الأنموذج القياسي كالآتي:

١- (Yt) : وهو المتغير التابع والذي يعبر عن الاستدامة المالية بدلالة الفائض في الموازنة العامة العراقية (مليون دينار)

٢- (Xt1) : الذي يمثل أسعار النفط الخام العراقي (دولار) .

٣- (Xt2) : الايرادات العامة (مليون دينار) .

٤- (Xt3) : النفقات العامة (مليون دينار) .

ثالثاً :- اختبار استقراريه السلاسل الزمنية للأنموذج

الخطوة الثانية من خطوات تقدير الانموذج القياسي هو إجراء اختبار استقراريه السلاسل الزمنية للمتغيرات المستخدمة في الانموذج .

١- المتغير المعتمد (Y) الاستدامة المالية معبراً عنه بالفائض او العجز في الموازنة العامة :- تم رسم سلسلة المتغير (y) من خلال الشكل (١) وتبين ان السلسة غير مستقرة ولا تدور حول متوسطها .

شكل (١) رسم سلسلة المتغير (y) الاصلية

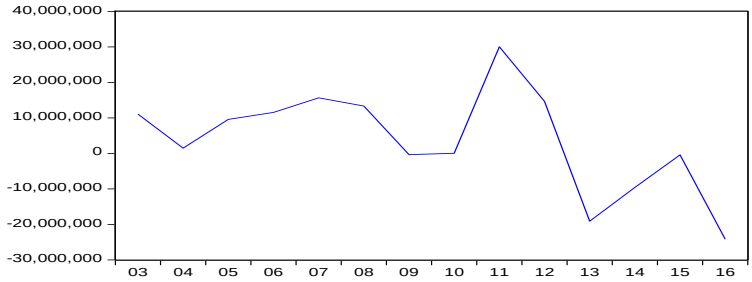

المصدر :- من عمل الباحثين بالاعتماد على برنامج (Eviews9)

اذ تم إختبار وجود جذر الوحدة في السلسلة باستخدام (Dickey-Fuller) حيث تبين إن قيمة (DF= -0.611605) وهي اكبر من القيمة الحرجة (-3.175352) تحت مستوى معنوية (٠,٠٥) كما ان قيمة (p-pro) اكبر من (٥%) وهذا يعني اننا نقبل الفرض البديل الذي يقول ان السلسة فيها جذر الوحدة اي غير مستقرة كما في الشكل (٢) .

شكل (٢) اختبار جذر الوحدة للمتغير (y)

Null Hypothesis: Y has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.611605	0.9821
Test critical values:	1% level	-4.200056	
	5% level	-3.175352	
	10% level	-2.728985	

المصدر :- من عمل الباحثين بالاعتماد على برنامج (Eviews9)

٢- **المتغير (Xt_1) سعر النفط الخام** :- تم رسم سلسلة المتغير (Xt_1) من خلال الشكل (٣) ومن خلال الشكل يتبين إن السلسة الزمنية غير مستقرة وإن هناك اتجاه عام في السلسلة .

شكل (٣) رسم سلسلة المتغير (x1) الاصلية

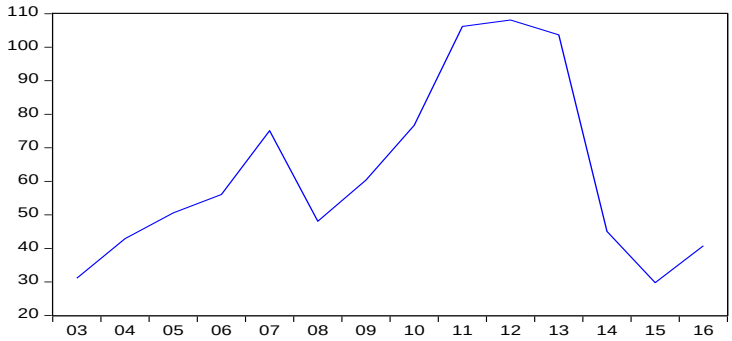

المصدر :- من عمل الباحثين بالاعتماد على برنامج

وتم تأكيد اختبار جذر الوحدة باستخدام (Dickey-Fuller) حيث تبين إن قيمة (DF= −2.177423) وهي اكبر من القيمة الحرجة (-3.144920) تحت مستوى معنوية (0.05) كما ان قيمة (p-pro) اكبر من (٥%) وهذا يعني اننا نقبل الفرض البديل الذي يشير الى وجود جذر الوحدة أي إن السلسلة غير مستقرة كما هو موضح في الشكل (٤) .

شكل (٤) اختبار جذر الوحدة للمتغير (x1)

Null Hypothesis: X1 has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.177423	0.2224
Test critical values:	1% level	-4.121990	
	5% level	-3.144920	
	10% level	-2.713751	

المصدر :- من عمل الباحثين بالاعتماد على برنامج

٣-**المتغير المستقل (Xt_2) الايرادات العامة** :- تم رسم السلسلة (Xt_2) كما موضح في الشكل (٥) ومن خلال الشكل يتضح إن السلسة غير مستقرة في المتوسط وإن هناك اتجاه عام كبير

شكل (٥) رسم سلسلة المتغير (x2) الاصلية

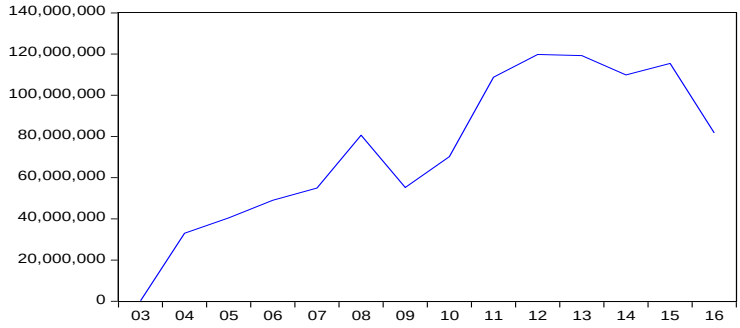

المصدر :- من عمل الباحثين بالاعتماد على برنامج

وبذلك تم إختبار جذر الوحدة بإستخدام(Dickey-Fuller) فقد تبين إن قيمة (DF= −2.300592) وهي اكبر من القيمة الحرجة (3.119910-) تحت مستوى معنوية (0.05) كما ان قيمة (p-pro) اكبر من (٥%) وهذا يعني اننا نقبل الفرض البديل الذي يشير الى وجود جذر الوحدة أي إنها غير مستقرة كما هو موضح في الشكل (٦) .

شكل (٦) اختبار جذر الوحدة للمتغير (x2)

Null Hypothesis: X2 has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.300592	0.1856
Test critical values:	1% level	-4.057910	
	5% level	-3.119910	
	10% level	-2.701103	

المصدر :- من عمل الباحثين بالاعتماد على برنامج

٤-المتغير المستقل (Xt_3) الانفاق العام :

تم رسم السلسلة (Xt_3) كما موضح في الشكل (٧) . الجزء الرابع ومن خلال الشكل يتبين إن السلسة غير مستقرة في المتوسط وان هناك اتجاه عام كبير في السلسلة .

شكل (٧) رسم سلسلة المتغير (x3) الاصلية

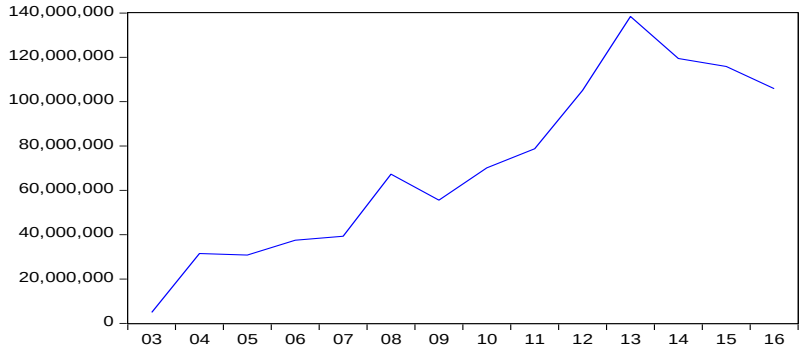

المصدر :- من عمل الباحثين بالاعتماد على برنامج

وبذلك تم إختبار جذر الوحدة بإستخدام (Dickey-Fuller) فقد تبين إن قيمة (-DF= 1.526945) وهي اكبر من القيمة الحرجة (-3.119910) تحت مستوى معنوية (0.05) كما ان قيمة (p-pro) اكبر من (٥%) وهذه يعني اننا نقبل الفرض البديل الذي يشير الى وجود جذر الوحدة في السلسلة أي إنها غير مستقرة كما هو موضح في الشكل (٨) .

شكل (٨) اختبار جذر الوحدة للمتغير (x3)

Null Hypothesis: X3 has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.526945	0.4890
Test critical values:	1% level	-4.057910	
	5% level	-3.119910	
	10% level	-2.701103	

المصدر :- من عمل الباحثين بالاعتماد على برنامج

ومن اجل تحقيق الاستقرارية في السلاسل الزمنية لمتغيرات الانموذج نأخذ الفروق كما يأتي :-

١- **<u>المتغير المعتمد (Y) الفائض او العجز في الموازنة العامة</u>** :- وبالتالي أخذ الفرق الأول للسلسلة (y) وتبين من الشكل (١١) إن السلسلة قد إستقرت بالمتوسط .

شكل (١١) رسم سلسلة المتغير (y) بعد اخذ الفرق الاول

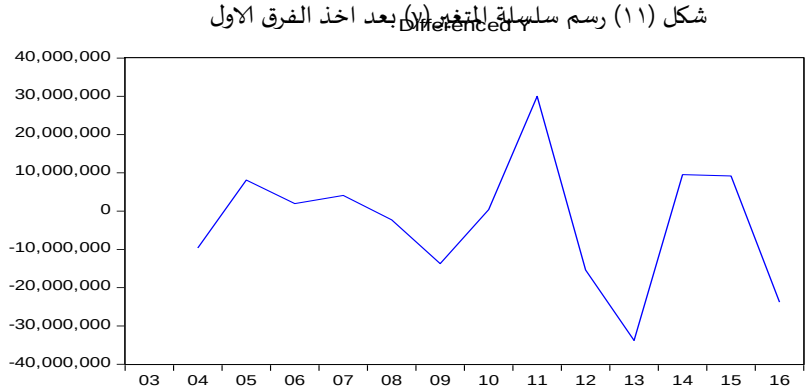

المصدر :- من عمل الباحثين بالاعتماد على برنامج

فضلاً عن ذلك فقد تم إختبار جذر الوحدة بإستخدام الإختبار (Dickey-Fuller) حيث تبين إن قيمة (DF=-5.871531) وهي اصغر من القيمة الحرجة (-3.175352) تحت مستوى معنوية (0.05) كما ان قيمة (p-pro) اقل من (٥%) وهذه يعني اننا نقبل الفرض العدم الذي يعني ان السلسلة خالية من جذر الوحدة اي انها مستقرة

كما هو موضح في الشكل (١٢) .

شكل (١٢) اختبار جذر الوحدة للمتغير (y) بعد اخذ الفرق

Null Hypothesis: D(Y) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.871531	0.0009
Test critical values:	1% level	-4.200056	
	5% level	-3.175352	
	10% level	-2.728985	

المصدر :- من عمل الباحثين بالاعتماد على برنامج (Eviews7)

ومن اجل اختبار وجود ارتباط ذاتي بين المتغيرات تم اختبار (Ljung-Box) وتبين الاحتمالات الحرجة في العامود (Q-stat) تقترب من الصفر كما ان معاملات دالة

٢- **المتغير (Xt_1) سعر النفط الخام** :- تم اخذ الفرق الاول للسلسلة (Xt_1) وتبين ان السلسة لم تستقر الا عند الفرق الثاني كما هو موضح من خلال الشكل (١٣)

شكل (١٣) رسم سلسلة المتغير (x1) بعد اخذ الفرق

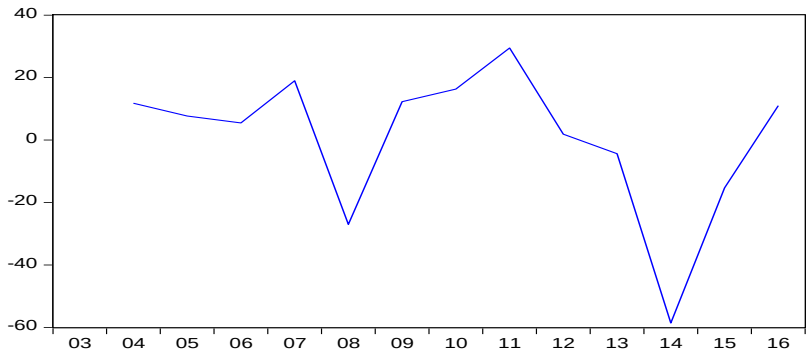

المصدر :- من عمل الباحثين بالاعتماد على برنامج

فضلاً عن ذلك فقد تم إختبار جذر الوحدة بإستخدام (Dickey-Fuller) حيث تبين إن قيمة (DF= -2.929109) وهي اصغر من القيمة الحرجة (-2.747676) تحت مستوى معنوية (0.10) كما ان قيمة (p-pro) اقل من (٥%) وهذه يعني اننا نقبل الفرض البديل الذي يشير الى إن السلسلة مستقرة كما هو موضح في الشكل (١٤) .

شكل (١٤) اختبار جذر الوحدة للمتغير (x1) بعد اخذ الفرق

Null Hypothesis: D(X1) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.929109	0.0076
Test critical values:	1% level	-4.297073	
	5% level	-2.747676	
	10% level	-2.747676	

المصدر :- من عمل الباحثين بالاعتماد على برنامج (Eviews9)

٣- **المتغير المستقل (Xt_2) الايرادات العامة :** تم أخذ الفرق الأول للسلسلة (Xt_2) واتضح ان السلسلة لم تستقر الا عند الفرق الثاني كما موضح في الشكل (١٥) ومن خلال الشكل يتضح إن السلسة مستقرة في المتوسط .

شكل (١٥) رسم سلسلة المتغير (x2) بعد اخذ الفرق

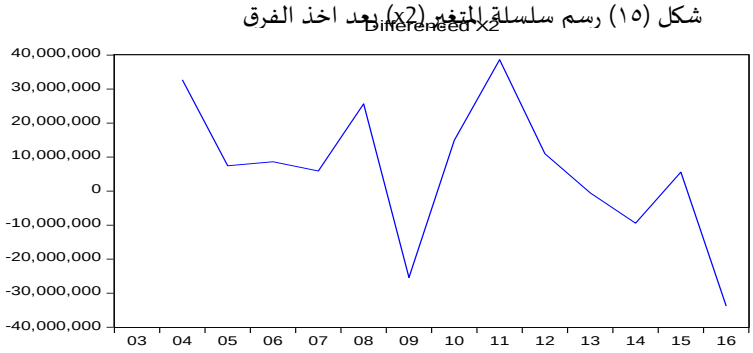

المصدر :- من عمل الباحثين بالاعتماد على برنامج

كما تم إختبار جذر الوحدة بإستخدام (Dickey-Fuller) فقد تبين إن قيمة - (DF= 2.979514) وهي اصغر من القيمة الحرجة (-2.713751) تحت مستوى معنوية (0.10) كما ان قيمة (p-pro) اقل من (٥%) وهذه يعني اننا نقبل الفرض

البديل الذي يشير الى ان السلسلة مستقرة كما هو موضح في الشكل (١٦) .

شكل (١٦) اختبار جذر الوحدة للمتغير (x2) بعد اخذ الفرق

Null Hypothesis: D(X2) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.979514	0.0065
Test critical values:	1% level	-4.121990	
	5% level	-2.713751	
	10% level	-2.713751	

المصدر :- من عمل الباحثين بالاعتماد على برنامج

٤- **المتغير المستقل (Xt_3) النفقات العامة :** تم أخذ الفرق الأول للسلسلة (Xt_3) كما موضح في الشكل (١٧) ومن خلال الشكل يتبين إن السلسة مستقرة في المتوسط

شكل (١٧) رسم سلسلة المتغير (x3) بعد اخذ الفرق

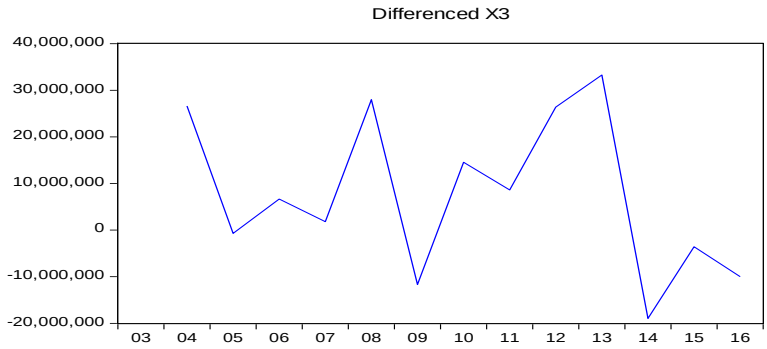

المصدر :- من عمل الباحثين بالاعتماد على برنامج

وبذلك تم إختبار جذر الوحدة بإستخدام (Dickey-Fuller) فقد تبين إن قيمة (DF= – 3.673997) وهي اصغر من القيمة الحرجة (-3.144920) تحت مستوى معنوية (0.05) كما ان قيمة (p-pro) اقل من (٥%) وهذه يعني اننا نقبل الفرض البديل

الذي يشير الى ان السلسلة مستقرة كما هو موضح في الشكل (١٨) .

شكل (١٨) اختبار جذر الوحدة للمتغير (x3) بعد اخذ الفرق

Null Hypothesis: D(X3) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.673997	0.0209
Test critical values:	1% level	-4.121990	
	5% level	-3.144920	
	10% level	-2.713751	

المصدر :- من عمل الباحثين بالاعتماد على برنامج

ومادام المتغيرات جميعها مستقرة عن الفرق الاول هذا يعني ان هناك احتمال وجود تكامل مشترك بين المتغيرات المستقلة ودرجة تأثيرها في المتغير التابع ومن اجل اختبار وجود علاقة تكاملية في الاجل الطويل بين المتغيرات المستقلة (x1,x2,x3) والمتغير التابع (y) سنعمل الى اختبار العلاقة التكاملية من خلال اجراء اختبار التكامل المشترك (جوهانسن – جيسليوس) ان طريقة جوهانسن للتكامل المشترك تختبر فرضية العدم (H_0) و التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك (علاقة طويلة الاجل) بين المتغيرات، مقابل الفرضية البديلة (H_1) التي تنص على وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، و يكون ذلك بالاعتماد اختبار الاثر (Trace test) و الذي يرمز له بالرمز (λ_{trace}) والشكل (١٩) يوضح نتائج اختبار جوهانسن لأختبار التكامل المشترك لمتجهات المتغيرات الاربعة المدروسة،

شكل (١٩) اختبار جوهانسن للمتغيرات المدروسة

Date: 11/22/17 Time: 06:37
Sample (adjusted): 2005 2016
Included observations: 12 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: X1 X2 X3
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.900099	43.45634	29.79707	0.0008
At most 1 *	0.671338	15.81339	15.49471	0.0448
At most 2	0.185399	2.460681	3.841466	0.1167

المصدر :- من عمل الباحثين بالاعتماد على برنامج (Eviews9)

حسب نتائج هذا الاختبار وفقا لاختبار الاثر (Traceد) ،ان القيمة المحسوبة لمعدل الامكان الاعظم بلغت (43.45634)، وهي اكبر من القيمة الحرجة (Critical Value) البالغة (29.79707) عند مستوى معنوية(٥%) . كذلك قيمة (p-pro) اقل من (٥%)وهذا يعني اننا نرفض فرضية العدم القائلة (عدم وجود متجه للتكامل المشترك (r=0)) ونقبل الفرضية البديلة القائلة (وجود عدد من متجهات التكامل المشترك اكبر من الصفر (r=1)) ،. و هذا يؤكد وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة والان سوق يتم تحديد نموذج تصحيح الخطأ للمتغيرات المدروسة ولتحديد عدد مدد التباطؤ الزمني لمتغيرات الانموذج نقوم باستخدام (عدد مدد التباطؤ الزمني) اذا نجد ان المعايير الثلاثة (SC، AIC،FPE)تشير الى ضرورة اخذ فجوة زمنية واحدة وبالتالي سيتم المضي بتقدير نموذج تصحيح الخطأ من خلال تقدير معادلة الانموذج حسب فترات الابطاء المقدرة في استقراريه السلاسل الزمنية وكما هو موضح في الشكل (٢٠) .

شكل (٢٠) تقدير معادلة الاستدامة المالية فى العراق للمدة (٢٠٠٣- ٢٠١٦) عند مستوى استقراربه

Dependent Variable: DY
Method: Least Squares
Date: 11/22/17 Time: 06:47
Sample: 2003 2016
Included observations: 14

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	5924364.	2889055.	2.050623	0.0674
DX1	4632.609	50382.08	0.091950	0.9286
DX2	0.882013	0.096830	9.108923	0.0000
DX3	-0.948739	0.081858	-11.59006	0.0000

R-squared	0.945605	Mean dependent var	3845362.
Adjusted R-squared	0.929287	S.D. dependent var	14489535
S.E. of regression	3853055.	Akaike info criterion	33.40159
Sum squared resid	1.48E+14	Schwarz criterion	33.58418
Log likelihood	-229.8111	Hannan-Quinn criter.	33.38469
F-statistic	57.94692	Durbin-Watson stat	1.481912
Prob(F-statistic)	0.000001		

المصدر :- من عمل الباحثين بالاعتماد على برنامج (Eviews7)

١- **التحليل الاقتصادي .**

يتبين من خلال الشكل (٢٠) إن إشارة وحجم المعلمات المقدرة مطابقة لمنطق النظرية الإقتصادية فهناك علاقة طردية بين اسعار النفط الخام(X_1) والاستدامة المالية (y) تعكسها الإشارة الموجبة وإن التغير الحاصل في اسعار النفط الخام بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير معدل الاستدامة المالية بمقدار (4632.609) ، كما يشير منطق النظرية الاقتصادية فكلما . زادت اسعار النفط الخام زادت الايرادات النفطية وبالتالي زيادة الايرادات العامة لان العراق يعتمد اعتماد كلي على تمويل الموازنة العامة على الايرادات النفطية فكلما زاد اسعار النفط الخام ارتفع نسبة الفائض في الموازنة العامة للعراق كما إن هناك علاقة طردية بين الايرادات العامة (X_2) والاستدامة المالية (y) تعكسها الإشارة الموجبة وإن تغير حجم الايرادات العامة بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير معدل النمو بمقدار(0.882013) فكلما زاد الايراد العام كانت هناك فرصة اكبر لتحقيق

الفائض المالي بشرط ان يقابله عدم تبذير في الانفاق العام وإن هناك علاقة عكسية بين الانفاق العام(X_3) والاستدامة المالية(y) تعكسها الإشارة السالبة وإن تغير الانفاق العام بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير معدل الاستدامة المالية بمقدار (-0.948739) ، وذلك لان الانفاق العام الغير مبرر يؤدي الى حدوث عجز في الموازنة العامة

٢-التحليل الاحصائي والقياسي للنتائج .

توضح قيمة (R^2) لدالة الطلب العالمي على النفط الخام أن (94%) من التغيرات الحاصلة في الطلب العالمي على النفط الخام تفسر بواسطة المتغيرات المستقلة بينما (6%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع ترجع إلى متغيرات آخرى مؤثرة في الإنموذج والتي تقع ضمن المتغير العشوائي (u) . ولإختبار معنوية وقابلية المتغيرات المستقلة في تفسير التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد ، أظهرت قيمة (t) المحسوبة مقابل (t) الجدولية معنويتها في تفسير المتغيرات المعتمدة للنماذج المقدرة أثبتت إن المعلمات المقدرة ($\hat{\beta_3}, \hat{\beta_2}, \hat{\beta_1}$) كانت معنوية بدرجة عالية طبقاً الى القيمة الاحصائية (t) المحسوبة ومقارنتها مع قيمة (t) الجدولية والتي قيمتها تساوي (t(0.975.44)=2,017) وايضاً القيمة الاحتمالية (p-value) والتي هي اقل من (0,05) . ولمعرفة معنوية الإنموذج ككل من خلال إختبار (F) فبعد إيجاد قيمة (F) المحسوبة ومقارنتها مع (F) الجدولية عند مستوى معنوية (0.05) تبين أن النموذج إجتاز الإختبار وأن القيمة (F) المحتسبة هي أكبر من قيمة (F) الجدولية والمساوية الى (F (0.95.3.43)=2,87) ، بالإضافة الى إن القيمة الاحتمالية لـ (F) هي أقل من (0,05) وهذا يعني إن الإنموذج مقبول من الناحية الإحصائية وبذلك فأن الصيغة التقديرية للإنموذج تكون كالاتي :

DY = 5924364.45848 + 4632.6087235*DX1 + 0.882012509746*DX2 - 0.948738533695*DX3

وأشارت الإختبارات القياسية إلى خلو الإنموذج من مشكلة الإرتباط الذاتي بين قيم المتغير العشوائي ، فقد بينت قيمة (Durbin-Watson) للإنموذج المقدر أنها كانت (1.481912) وعند مقارنة هذه القيمة المحسوبة مع قيمتها الجدولية العليا (du) والدنيا (dL) عند مستوى معنوية (0.05) وعدد المتغيرات المستقلة (K=4)

وللمدة (n=14) ، نلاحظ أن جميع القيم المحسوبة تقع في (منطقة الرفض) أي عدم وجود إرتباط ذاتي مما يؤكد سلامة النماذج من مشكلة الإرتباط الذاتي .

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

١- تعد اسعار النفط الخام من العوامل الرئيسية المؤثرة في تحديد العجز بالموازنة العامة في العراق وذلك حسب منطق النظرية الاقتصادية وذلك لان العراق اقتصاد ريعي احادي الجانب يعتمد اعتماد مباشر على الايرادات النفطية في تغطية الزيادة الحاصلة في النفقات العامة .

٢- كما ان هناك الكثير من العوامل المؤثرة في تحديد العجز منها ارتفاع نسبة المديونية الخارجية والتي تعد احد اهم معوقات النمو الاقتصادي في البلد كذلك الزيادة في عدد السكان وما يتطلبه الامر من زيادة النفقات العامة الموجه صوب الزيادة في تغطية الخدمات العامة كما ان معدل التضخم يعد من العوامل المهمة في تحديد العجز بالموازنة العامة من خلال ارتفاع او انخفاض القدرة الشرائية وكمية النقود المتداولة .

١- كانت هناك فرصة كبيرة للعراق وهي المدة المحصورة ما بين (٢٠٠٨-٢٠١٣) وفي هذه المدة كانت هناك زيادة كبيرة في الايرادات العامة وسببها الرئيس هو زيادة اسعار النفط الخام فضلاً عن التحسن النسبي في الوضع الامني والتي من الممكن استغلالها في تحقيق الاستدامة المالية لعدة سنوات لاحقة لكنها لم تستغل بصورة جيدة .

٢- اثبت الجانب التطبيقي (القياسي) تحقيق صدق فرضية البحث من خلال منطق النظرية الاقتصادية اولاً وتدعيمها بالجانب الاحصائي من خلال الاختبارات الاحصائية والقياسية والتي اثبتت ان هناك علاقة قوية متبادلة بين اسعار النفط الخام والعجز في الموازنة العامة للعراق .

التوصيات

١- محاولة تبني برامج مستقبلية لتنويع مصادر الدخل في العراق وعدم الاعتماد على الايرادات النفطية من اجل تجنب الكثير من المشاكل المالية في حال تعرض القطاع النفطي لأي طارئ علماً ان سوق النفط الخام سوق غير مستقر وتتحكم فيه عوامل كثيرة من الصعب التحكم بها

٢- محاولة عادة جدولة الديون الخارجية ورسم سياسات اقتصادية من شانها التخفيف من شدة تلك المديونية . وجوب تبني برامج الاصلاح الاقتصادي في العراق واعادة الثقة من جديد مع المنظمات الدولية والعمل على الاندماج مع المجتمع الدولي .

٣- العمل على تبني سياسات مالية منضبطة تحاول العمل على زيادة الايرادات العامة من جهة وضبط الانفاق من جهة اخرى والاخذ بمبدأ الانفاق الضروري والابتعاد عن النفقات غير الضرورية .

٤- يعد الجانب التطبيقي (القياسي) احد اهم العوامل الرئيسية في تبني النماذج القياسية والتي تثبت منطق النظرية الاقتصادية لهذا لابد من تبني تلك النماذج في الدراسات كافة لأجل اثبات صحة ومنطق النظرية الاقتصادية .

الهوامش

[١]

[٢]) د. حسن عبد الكريم سلوم و محمد خالد المهايني . الموازنة العامة الاعداد والتنفيذ والرقابة (دراسة ميدانية للموازنة العراقية) .مجلة الادارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية . العدد(٤) . ٢٠٠٧ . ص٩٤-٩٧

[٣]) د. يحيى عبد الغني ابو الفتوح . الجوانب الاقتصادية والمالية في الميزانية العامة للدولة . معهد الادارة العامة (مركز البحوث) . السعودية-الرياض . ٢٠١٤ . ص٧

[٤]) ايمان غسان شحرور . عجز الموازنة العامة في سوريا واثارة الاقتصاد . مجلة بحوث اقتصادية عربية . جامعة دمشق . العدد(٦٤) . ٢٠١٣ . ص٩٦

[٥]) د. ثامر البكري و خالد بن حمدان . الاطار المفاهيمي للاستدامة والخبرة التنافسية المستدامة . مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية . كلية الاقتصاد جامعة العلوم الصرفة . العدد (٩) . الاردن . ٢٠١٣ . ص٤

[٦]) نايف بن نائل بن عبد الرحمن . التنمية المستدامة في العمارة التقليدية في السعودية . رسالة ماجستير جامعة ام القرى كلية الهندسة المعمارية . السعودية . ٢٠١١ . ص٤٠

[٧]) د. عمرو هشام محمد صفوت . ترشيد الانفاق ودوره في تحقيق الاستدامة المالية في العراق . مجلة الكوت للعلوم الادارية والاقتصادية . كلية الادارة والاقتصاد جامعة واسط . العدد(٢٥) . ٢٠١٧ . ص١٣٣-١٣٥

[٨]) د. نصر عبد الكريم . نحو استراتيجية لتحقيق الاستدامة المالية لنظام التعليم . معهد الابحاث والسياسات الاقتصادية (ماس) . فلسطين . ٢٠١٣ . ص٢٠

[٩]) دائرة الابحاث والسياسة النقدية السلطة التنفيذية الفلسطينية . تقرير الاستدامة المالية العامة . فلسطين رام الله . ٢٠١٣ . ص٨

[١٠]) – سعود بن هاشم صليوان . الاستدامة المالية للاقتصادات العالمية . المجلة الاقتصادية . الرياض السعودية . العدد (٧٣٢١) . ٢٠١٣ . ص١-٣

[١١]) احمد فايجة . الاستدامة المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية التجربة الاستراتيجية والافاق المقبلة . معهد ماس للدراسات والابحاث السياسية والاقتصادية . فلسطين . ٢٠١٢ . ص٦

[١٢]) وزارة المالية . تقرير الاستدامة المالية لعام ٢٠١٢ . رام الله . فلسطين . ٢٠١٢ . ص٢

[١٣]) عبد الجواد نايف وعبد المجيد رشيد"مشكلة القروض الخارجية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية في الاقتصاديات الآخذة في النمو"مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد١٧، ١٩٩٤ .

[١٤]) د. هزرشي طارق ود. لباز الامين . دراسة مقارنة لتمويل عجز الموازنة العامة بين الاقتصاد الاسلامي والاقتصاد الوضعي . الملتقى الدولي الاول حول (الاقتصاد الاسلامي الواقع والتحديات والرهانات المستقبلية) . الجزائر . ٢٠١١ . ص١٣-١٧

[١٥]) د. حيدر نعمة نجيب و فريق جبار مطر . السياسة المالية في العراق ودروسها في التاثير على عرض النقد خلال المدة (١٩٧٠-٢٠٠٩) . مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية . العدد(٢٥) . كلية الادارة والاقتصاد جامعة الكوفة . ص٢٠٧

[١٦]) د. طاهر البياتي . علم المالية العامة والتشريع المالي . كلية الإدارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية . ص١٠٢

[١٧]) سرمد عباس جواد . تشخيص عوامل الضغط على الموازنات العامة الحديثة في العراق . باحث اقتصادي في وزارة المالية العراقية . الدائرة الاقتصادية . قسم السياسات الاقتصادية . ٢٠٠٧ . ص٣

[١٨]) د. عبد المحمود محمد عبد الرحمن . مقدمة في الاقتصاد القياسي . جامعة الملك سعود . الطبعة الاولى ، السعودية- الرياض .١٩٩٦ . ص٧١

[١٩]) Dimitrios Asteriou and Stephen G, Hall, applied econometrics, revised edition, 2007, p 288.

Chris Book, Introductory – Econometrics for Finance, 2nd Edition, UK ،Cambridge(1 University Press, 2008, p128.

[٢١]) Shane Anthonv Brittle, Fiscal Policy and Private Saving in Australia: Ricardian Equivalence, Twin Deficits and Broader Policy Inferences, Ph.D. thesis at University of Wollongong, School of Economics, 2009,P 114, http://ro.uow.edu.au .

المصادر :

١- احمد فايجة . الاستدامة المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية التجربة الاستراتيجية والافاق المقبلة . معهد ماس للدراسات والابحاث السياسية والاقتصادية . فلسطين . ٢٠١٢ .

٢- ايمان غسان شحرور . عجز الموازنه العامة في سوريا واثارة الاقتصاد . مجلة بحوث اقتصادية عربية . جامعة دمشق . العدد(٦٤) . ٢٠١٣ .

٣- بوتلري وآخرون ، ترجمة أموري هادي كاظم وآخرون ، القياس الاقتصادي التطبيقي ، مطبعة جامعة بغداد ، بغداد ، ١٩٩٠ .

٤- هزرشي طارق ود. لباز الامين . دراسة مقارنة لتمويل عجز الموازنة العامة بين الاقتصاد الاسلامي والاقتصاد الوضعي . الملتقى الدولي الاول حول (الاقتصاد الاسلامي الواقع والتحديات والرهانات المستقبلية) . الجزائر . ٢٠١١

٥- وليد اسماعيل السيفو واخرون . اساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي . دار الاهلية للنشر والتوزيع . الاردن . عمان . الطبعة الاولى . ٢٠٠٦ .

٦- وزارة المالية العراقية ، الدائرة الاقتصادية . ٢٠٠٩

٧- وزارة المالية . تقرير الاستدامة المالية لعام ٢٠١٢ . رام الله . فلسطين . ٢٠١٢

٨- طاهر البياتي . علم المالية العامة والتشريع المالي . كلية الإدارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية .

٩- يحيى عبد الغني ابو الفتوح . الجوانب الاقتصادية والمالية في الميزانية العامة للدولة . معهد الادارة العامة (مركز البحوث) . السعودية–الرياض . ٢٠١٤ . ص٧

١٠- حيدر نعمة نجيب و فريق جبار مطر . السياسة المالية في العراق ودروسها في التاثير على عرض النقد خلال المدة (١٩٧٠-٢٠٠٩) . مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية . العدد(٢٥) . كلية الادارة والاقتصاد جامعة الكوفة .

١١- حسن عبد الكريم سلوم و محمد خالد المهايني . الموازنة العامة الاعداد والتنفيذ والرقابة (دراسة ميدانية للموازنة العراقية) .مجلة الادارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية . العدد(٤) . ٢٠٠٧ . ص٩٤-٩٧

١٢- دائرة الابحاث والسياسة النقدية السلطة التنفيذية الفلسطينية . تقرير الاستدامة المالية العامة . فلسطين رام الله . ٢٠١٣ . ص٨

١٣ – سعود بن هاشم صليوان . الاستدامة المالية للاقتصادات العالمية . المجلة الاقتصادية . الرياض السعودية . العدد (٧٣٢١) . ٢٠١٣ .

١٤- سرمد عباس جواد . تشخيص عوامل الضغط على الموازنات العامة الحديثة في العراق . باحث اقتصادي في وزارة المالية العراقية . الدائرة الاقتصادية . قسم السياسات الاقتصادية . ٢٠٠٧ .

١٥- ثامر البكري و خالد بن حمدان . الاطار المفاهيمي للاستدامة والخبرة التنافسية المستدامة . مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية . كلية الاقتصاد جامعة العلوم الصرفة . العدد (٩) . الاردن . ٢٠١٣ . ص٤

١٦- عبد الجواد نايف وعبد المجيد رشيد"مشكلة القروض الخارجية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية في الاقتصاديات الآخذة في النمو"مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد١٧، ١٩٩٤.

١٧- عمار فوزي المياحي . سداد ديون العراق الخارجية مصلحة وطنية أم التزامات الدولية . كلية الحقوق جامعة النهرين . ٢٠٠٦ .

١٨- عبد المحمود محمد عبد الرحمن . مقدمة في الاقتصاد القياسي . جامعة الملك سعود . الطبعة الاولى ، السعودية- الرياض .١٩٩٦.

١٩- عمرو هشام محمد صفوت . ترشيد الانفاق ودوره في تحقيق الاستدامة المالية في العراق . مجلة الكوت للعلوم الادارية والاقتصادية . كلية الادارة والاقتصاد جامعة واسط . العدد(٢٥) . ٢٠١٧ . ص١٣٣- ١٣٥

٢٠- نصر عبد الكريم . نحو استراتيجية لتحقيق الاستدامة المالية لنظام التعليم . معهد الابحاث والسياسات الاقتصادية (ماس) . فلسطين . ٢٠١٣ . ص٢٠

٢١- هزرشي طارق ود. لباز الامين . دراسة مقارنة لتمويل عجز الموازنة العامة بين الاقتصاد الاسلامي والاقتصاد الوضعي . الملتقى الدولي الاول حول (الاقتصاد الاسلامي الواقع والتحديات والرهانات المستقبلية) . الجزائر . ٢٠١١ . ص١٣- ١٧

22- Box , G.E.P. and Jenkins , . G.M. (1994) .Time Series Analysis Forecasting and Control , Holden – Day , San Francisco ٢١

23- Dimitrios Asteriou and Stephen G, Hall, applied econometrics, revised edition, 2007, p 288.

٢١-) Chris Book, Introductory Econometrics for Finance, 2nd

24- Cambridge ،Edition, UK University Press, 2008, p128.

25- Shane Anthonv Brittle, Fiscal Policy and Private Saving in Australia: Ricardian Equivalence, Twin Deficits and Broader Policy Inferences, Ph.D. thesis at University of Wollongong, School of Economics, 2009,P 114, http://ro.uow.edu.au .